

الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للمؤتمر
الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية
الاجتماع الثالث

مونتيفيديو، ٢-٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩

البند ٤ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف الشامل لعام ٢٠٢٠ بشأن
الإدارة السليمة للمواد الكيميائية: مسائل السياسات العامة
الناشئة وغيرها من المسائل المثيرة للقلق

مسائل السياسات العامة الناشئة وغيرها من المسائل المثيرة للقلق

مذكّرة من الأمانة

١- يشرف الأمانة أن تعمم وصفا للأنشطة التي دعا إليها المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دوراته السابقة، إلى جانب ملخصات عن التقدم المحرز في ما يتعلق بمسائل السياسات العامة الناشئة الحالية وغيرها من المسائل المثيرة للقلق، أُعدت من الإسهامات الواردة من المنظمات الرائدة المعنية للبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية (انظر المرفق).

٢- ومسائل السياسات العامة الناشئة التي حددها المؤتمر حتى الآن هي الرصاص في الطلاء، والمواد الكيميائية في المنتجات، والمواد الخطرة في دورة المنتجات الكهربائية والإلكترونية، وأنواع التكنولوجيا النانوية والمواد النانوية المصنعة، والمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء، والملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة. وعلاوة على ذلك، تم تحديد إدارة المواد الكيميائية البيروفلورية والانتقال إلى بدائل أكثر أمانا، ومبيدات الآفات الشديدة الخطورة، باعتبارها مسألتين مثيرتين للقلق.

٣- ودُعي إلى اتخاذ إجراءات ذات أولوية بشأن مسائل السياسات العامة الناشئة وغيرها من المسائل المثيرة للقلق في قرارات المؤتمر ٤/٢ و ٥/٢ و ٢/٣ و ٣/٣ و ٢/٤ و ٣/٤، وكذلك في التوجيه العام المتعلق بتحقيق هدف عام ٢٠٢٠ للإدارة السليمة للمواد الكيميائية^(١).

* SAICM/OEWG.3/1

(١) متاح على الرابط: www.saicm.org/Resources/Publications/tabid/5507/language/en-US/Default.aspx

٤- ويوجّه الانتباه إلى وثيقة الاجتماع ذات الصلة بشأن مسائل السياسات العامة الناشئة واستجابة البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية للطلبات الواردة من الدورة الرابعة للمؤتمر (SAICM/OEWG.3/INF/9).

٥- وقد يود المؤتمر أن يحيط علماً بالأنشطة المضطلع بها ويستعرض التقدم المحرز فيما يتعلق بالقرارات ٤/٢ و ٥/٢ و ٢/٣ و ٣/٣ و ٢/٤ و ٣/٤، حسب الاقتضاء، بما في ذلك النظر فيما إذا كانت الإجراءات المطلوبة بشأن كل مسألة قد نفذت بطريقة ملائمة.

مسائل السياسات العامة الناشئة وغيرها من المسائل المثيرة للقلق

أولاً - معلومات أساسية

١ - طلب المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، في قراره ٢/٤، إلى الوكالات الرائدة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والحكومات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة المعنية أن تقدم عن طريق الأمانة تقاريرها عن التقدم المحرز في تنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمر بشأن مسائل السياسات العامة الناشئة، والموجهة إلى الفريق العامل المفتوح العضوية والمؤتمر في دورته الخامسة.

٢ - ومسائل السياسات العامة الناشئة التي حددها المؤتمر حتى الآن هي الرصاص في الطلاء، والمواد الكيميائية في المنتجات، والمواد الخطرة في دورة المنتجات الكهربائية والإلكترونية، وأنواع التكنولوجيا النانوية والمواد النانوية المصنعة، والمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء، والملوثات الصيدلانية المقاومة لتحلل في البيئة. وعلاوة على ذلك، تم تحديد إدارة المواد الكيميائية البيروفلورية والانتقال إلى بدائل أكثر أماناً، ومبيدات الآفات الشديدة الخطورة، باعتبارهما مسألتين مثيرتين للقلق.

٣ - وتقود العمل بشأن المسائل المذكورة أعلاه المنظمات الحكومية الدولية التالية:

(أ) الرصاص في الطلاء: برنامج الأمم المتحدة للبيئة (برنامج البيئة) ومنظمة الصحة العالمية، من خلال التحالف العالمي للتخلص من الدهانات المحتوية على الرصاص؛

(ب) المواد الكيميائية في المنتجات: برنامج البيئة؛

(ج) المواد الخطرة في دورة المنتجات الكهربائية والإلكترونية: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)؛

(د) التكنولوجيا النانوية والمواد النانوية المصنعة: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (منظمة التعاون والتنمية) ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)؛

(هـ) المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء: منظمة التعاون والتنمية، وبرنامج البيئة، ومنظمة الصحة العالمية؛

(و) الملوثات الصيدلانية المقاومة لتحلل في البيئة: منظمة التعاون والتنمية، وبرنامج البيئة، ومنظمة الصحة العالمية.

٤ - وفضلاً عن ذلك، تقود منظمة التعاون والتنمية وبرنامج البيئة العمل بشأن إدارة المواد الكيميائية البيروفلورية والانتقال إلى بدائل أكثر أماناً، من خلال الفريق العالمي المعني بالمواد الكيميائية البيروفلورية المطلوب في القرار ٣/٣.

٥ - وتقود منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة) وبرنامج البيئة ومنظمة الصحة العالمية العمل المتعلق بمبيدات الآفات الشديدة الخطورة المطلوب بموجب القرار ٣/٤.

٦ - وكان العمل المتعلق بمسائل السياسات العامة الناشئة والمسائل الأخرى المثيرة للقلق جارياً طوال فترة ما بين الدورتين منذ دورة المؤتمر الرابعة.

٧- وتسعى منظمة العمل الدولية إلى حفز إرساء ثقافة عالمية للوقاية في مجال السلامة والصحة، بهدف تحقيق تخفيضات حقيقية في الوفيات والإصابات والأمراض المتصلة بالعمل في جميع سلاسل التوريد العالمية. وتهدف هذه المشاريع إلى منع المخاطر على السلامة والصحة المهنتين للعمال في قطاعات رئيسية مثل الزراعة والمنسوجات وإنتاج الملابس والصناعة التحويلية. وتقوم منظمة العمل الدولية حالياً بوضع نهج استراتيجي لمشاركتها في عدد من مسائل السياسات العامة الناشئة، بما في ذلك الرصاص في الطلاء والمواد الكيميائية في المنتجات (مثلاً، في سلسلة توريد المنسوجات والملابس)، ومبيدات الآفات الشديدة الخطورة، والتكنولوجيا النانوية والمواد النانوية المصنعة.

ثانياً- الإجراءات التي دعا إلى اتخاذها المؤتمر في دورته الرابعة وموجز للتقدم المحرز

٨- دعا المؤتمر في قراره ٢/٤ و ٣/٤ إلى تنفيذ إجراءات محددة في إطار كل مسألة من مسائل السياسات العامة الناشئة المحددة في القرارين. ويرد في هذا الفرع أيضاً موجز للتقدم المحرز فيما يتعلق بمسائل السياسات العامة الناشئة ومبيدات الآفات الشديدة الخطورة، على النحو المطلوب في القرار ٣/٤، وإدارة المواد الكيميائية البيروفلورية والانتقال إلى بدائل أكثر أماناً، على النحو المطلوب في القرار ٣/٣.

ألف- الدعم الذي يقدمه مرفق البيئة العالمية لمسائل السياسات العامة الناشئة وغيرها من المسائل المثيرة للقلق

٩- دعا المؤتمر في قراره ٢/٤ مرفق البيئة العالمية، في إطار ولايته، إلى دعم تنفيذ قرارات المؤتمر بشأن جميع مسائل السياسات العامة الناشئة، ومواصلة هذا الدعم في تجديده السابع لموارده.

١٠- ووافق مرفق البيئة العالمية على مشروع بقيمة ٨,١٩ ملايين دولار حول موضوع "أفضل الممارسات العالمية بشأن مسائل السياسات العامة الكيميائية الناشئة المثيرة للقلق في إطار النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية". والهدف من هذا المشروع العالمي هو تسريع التقدم وقياس مدى اعتماد الأنشطة الوطنية المتعلقة بمسائل السياسات العامة الناشئة من أجل تحقيق هدف النهج الاستراتيجي بحلول عام ٢٠٢٠ ودعم التخطيط لإدارة المواد الكيميائية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١١- وسينفذ المشروع في أكثر من ٤٠ بلداً على مدى ٤ سنوات بهدف عرض نتائج المشروع المبكرة في دورة المؤتمر الخامسة، في عام ٢٠٢٠. ووحدة مرفق البيئة العالمية في برنامج البيئة هي الوكالة المنقّدة المشرفة، وأمانة النهج الاستراتيجي هي الوكالة المنقّدة المباشرة. ويركز المشروع على ثلاثة عناصر عمل: الرصاص في الطلاء، والمواد الكيميائية في المنتجات، والتخطيط الاستراتيجي وإدارة المعارف. وصدرت موافقة مرفق البيئة العالمية على تنفيذ المشروع في ٧ آب/أغسطس ٢٠١٨، وعُقد اجتماع بدء المشروع في ١٥ و ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

١٢- وقُدّم إلى مرفق البيئة العالمية في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ اقتراح مشروع متوسط الحجم لاستعراضه وموافقة المسؤول التنفيذي الأول للمرفق عليه. وتبلغ ميزانية المشروع مليوني دولار، ومن المقرر تنفيذه في ١١ بلداً على مدى ٤ سنوات. وسيركز المشروع على الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة والمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء ومبيدات الآفات الشديدة الخطورة. ووحدة مرفق البيئة العالمية في برنامج البيئة هي الوكالة المنقّدة المشرفة، وأمانة النهج الاستراتيجي هي الوكالة المنقّدة المباشرة. والشركاء الرئيسيون في المشروع هم منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

باء - الرصاص في الطلاء

١٣- فيما يتعلق بمسألة الرصاص في الطلاء، قام المؤتمر، في قراره ٢/٤، بما يلي:

(أ) رحب بجهود التحالف العالمي للتخلص من الرصاص في الطلاء لتحقيق هدفه المتمثل في التخلص التدريجي من الرصاص في الطلاء بحلول عام ٢٠٢٠؛

(ب) شجع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص على المشاركة في عمل التحالف العالمي للتخلص من الدهانات المحتوية على الرصاص والمساعدة في تحقيق الهدف المذكور أعلاه؛

(ج) شجع أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي على تشجيع و/أو إجراء مناقشات وطنية و/أو إقليمية لتناول إمكانية وضع تدابير فعالة، بما في ذلك وضع القواعد التنظيمية، للتخلص التدريجي من استخدام الرصاص في الطلاء.

١٤- وفيما يتعلق بالحالة العالمية للقيود القانونية على محتوى الرصاص في الطلاء، أكد ٧١ بلداً، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أن لديها ضوابط ملزمة قانوناً على الطلاء المحتوي على الرصاص. ويمكن الاطلاع على معلومات عن حالة كل بلد في المرصد الصحي العالمي لمنظمة الصحة العالمية^(١). وفي التحديث الصادر عن برنامج البيئة بشأن الحالة العالمية للقيود القانونية على الرصاص في الطلاء حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨^(٢).

١٥- وتتولى وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية رئاسة المجلس الاستشاري للتحالف، ويجتمع المجلس مرتين في السنة عن طريق التداول بالفيديو من أجل تتبع التقدم المحرز واستعراض الأنشطة المتصلة بخطة عمل فترة السنتين للتحالف. ويضم المجلس الاستشاري حالياً ١٤ عضواً يمثلون ٥ حكومات و ٣ منظمات حكومية دولية و ٣ منظمات غير حكومية و ٣ ممثلين لصناعة الطلاء. وتقوم المفوضية الأوروبية بدور مراقب في المجلس.

١٦- ويتزايد عدد الشركاء في التحالف كل عام، وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ كان هناك ٩٢ شريكاً، بما في ذلك ٢٢ حكومة و ٣ منظمات حكومية دولية و ٣٨ منظمة غير حكومية و ٢١ ممثلاً لصناعة الطلاء و ٦ ممثلين للأوساط الأكاديمية.

١٧- ويمكن الاطلاع على "القانون النموذجي والإرشادات بشأن تنظيم استخدام الطلاء المحتوي على الرصاص" بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست^(٣).

١٨- وسيحفز عنصر المشروع الكامل لمرفق البيئة العالمية في إطار النهج الاستراتيجي، بشأن موضوع "تعزيز التنظيم والعمل الطوعي من جانب الحكومات والمؤسسات الصناعية للتخلص التدريجي من الرصاص في الطلاء"، اتخاذ الإجراءات التنظيمية على الصعيد الوطني، وسيشرك القطاع الخاص في التصدي لمسألة الرصاص في الطلاء، وسيوفر معلومات عن أفضل الممارسات العالمية فيما يتعلق بالشروط والمدخلات الضرورية الأكثر فعالية في توليد الإرادة السياسية اللازمة لاتخاذ الإجراءات على الصعيد الوطني. وستشمل نواتج المشروع الدعوة إلى مناصرة السياسات وإثبات إعادة تركيب الطلاء بحيث يكون خالياً من الرصاص في ما لا يقل عن ٥٠ مؤسسة طلاء صغيرة ومتوسطة الحجم. والنتيجة التي يسعى إليها المشروع هي قيام ٤٠ بلداً بسن وتنفيذ تشريعات بشأن الطلاء المحتوي على الرصاص.

١٩- ويُعقد أسبوع العمل الدولي للوقاية من التسمم بالرصاص كل سنة منذ عام ٢٠١٣، وقد عُقد آخر مرة في الفترة من ٢١ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. ونُظمت المناسبات كل سنة في ٤٠ بلداً أو أكثر شارك فيها أصحاب مصلحة متعددون. ويُنشر كل عام تقرير عن الأنشطة التي نظمت خلال أسبوع العمل الدولي للوقاية من التسمم بالرصاص. وقد أُجري استعراض لأسبوع العمل الدولي للوقاية من التسمم بالرصاص للفترة

(١) انظر: www.who.int/gho/phe/chemical_safety/lead_paint_regulations/en/

(٢) متاح على الرابط: www.unenvironment.org/resources/report/2018-update-global-status-legal-limits-lead-paint

(٣) متاح على الرابط: www.unenvironment.org/resources/publication/model-law-and-guidance-regulating-lead-paint

٢٠١٣-٢٠١٧، ونُشر تقرير مرحلي في صفحة التحالف العالمي للتخلص من الدهانات المحتوية على الرصاص على الموقع الشبكي لمنظمة الصحة العالمية^(٤).

٢٠- وبالإضافة إلى أسبوع العمل الدولي السنوي للوقاية من التسمم بالرصاص، وضع التحالف استراتيجية للاتصال استحدثت في إطارها مبادئ توجيهية بشأن هوية العلامات التجارية ورسالة إخبارية نصف شهرية^(٥).

جيم- المواد الكيميائية في المنتجات

٢١- فيما يتعلق بالمواد الكيميائية في المنتجات، قام المؤتمر، في قراره ٢/٤، بما يلي:

(أ) شجع القطاع الخاص والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك منظمات العمال، على المشاركة بنشاط، وتقديم تقارير بشأن تنفيذ برنامج المواد الكيميائية في المنتجات، ودعا جميع أصحاب المصلحة إلى تقديم الموارد البشرية والمالية والعينية الكافية لمواصلة العمل؛

(ب) جدد ولاية الفريق التوجيهي لبرنامج المواد الكيميائية، المنصوص عليها في القرارين ٤/٢ جيم و٢/٣ جيم، مع تمثيل إضافي لأصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي لكي يكون شاملاً، واقترح إدراج ممثلين لقطاع إعادة التدوير، وطلب من الفريق التوجيهي أن يقوم، مع مراعاة مساهمات أصحاب المصلحة، بإعداد الاختصاصات الخاصة به واعتمادها؛

(ج) دعا برنامج البيئة، رهنماً بتوفر الموارد، إلى مواصلة قيادة برنامج المواد الكيميائية في المنتجات بطريقة مفتوحة وشفافة وشاملة، وتعزيز وتيسير أنشطة التنفيذ بمساهمة أصحاب المصلحة، وتنسيق التحديث الدوري للتوجيهات، حسب الحاجة، وتقديم تقرير شامل عن التقدم المحرز للفريق العامل المفتوح العضوية في دورته الثالثة، وللمؤتمر أيضاً في دورته الخامسة، بدعم من الفريق التوجيهي؛

(د) دعا أيضاً برنامج البيئة، رهنماً بتوفر الموارد، إلى تعهد الموقع الإلكتروني لبرنامج المواد الكيميائية في المنتجات بغية تيسير الحصول على وثائق البرنامج، وإذكاء الوعي بشأن استخدام المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات من أجل اتخاذ إجراءات الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، فضلاً عن التنسيق مع الفريق التوجيهي للمشاركة في بناء قدرات أصحاب المصلحة وتوعيتهم، وتيسير الأنشطة التجريبية وأنشطة التنفيذ لبرنامج المواد الكيميائية في المنتجات، لا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بمشاركة أصحاب المصلحة المعنيين والفئات الضعيفة المعنية.

٢٢- ويتضمن المشروع الكامل لمرفق البيئة العالمية عنصراً، في إطار النهج الاستراتيجي، بشأن موضوع "إدارة المواد الكيميائية الموجودة في المنتجات على مدى دورة حياتها". وينطوي عنصر المشروع المتعلق بالمواد الكيميائية في المنتجات على اتخاذ إجراءات من جانب الحكومات والجهات الفاعلة في سلاسل القيمة في قطاعات البناء والإلكترونيات والألعاب لتتبع وإدارة المواد الكيميائية المثيرة للقلق في منتجاتها. والنتائج المتوقعةان هما على النحو التالي: (أ) أدوات وتوجيهات جديدة لتخفيض استخدام المواد الكيميائية المثيرة للقلق في قطاعات البناء والإلكترونيات والألعاب؛ (ب) توفير التدريب والدعم للحكومات والجهات الفاعلة في سلاسل القيمة لاختبار واعتماد التوجيهات والأدوات الجديدة.

(٤) متاح على الرابط: www.who.int/ipcs/assessment/public_health/gaelp/en/.

(٥) متاح على الرابط: www.unenvironment.org/explore-topics/chemicals-waste/what-we-do/emerging-issues/
[global-alliance-eliminate-lead-paint](http://global-alliance-eliminate-lead-paint.org/).

٢٣- واستمر برنامج البيئة في التواصل مع أصحاب المصلحة، والتوعية ببرنامج المواد الكيميائية في المنتجات، وتلقى التزامات من أصحاب المصلحة بالمشاركة في التوعية بالبرنامج والترويج له. ويواصل برنامج البيئة الجهود التي يبذلها في هذا المجال، ومن المتوقع أن تشارك في هذا الصدد في المستقبل القريب جهات أخرى صاحبة مصلحة.

٢٤- واجتمع الفريق التوجيهي مرتين، في برازيليا في شباط/فبراير ٢٠١٧، وفي استكهولم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وأتاح الاجتماعان فرصاً لتقييم التقدم المحرز في البرنامج. وركز الاجتماعان على وضع الصيغة النهائية لاختصاصات الفريق التوجيهي المحدثة واعتمادها؛ واستحداث عملية منقحة لتحفيز مشاركة أصحاب المصلحة في البرنامج؛ وتحديد النهج الذي سيتبع في تحديث توجيهات البرنامج؛ ومناقشة المزيد من الدراسات والمبادرات اللازمة، بما في ذلك التقييمات الاقتصادية لفوائد نظم تبادل المعلومات. وأعدت ثلاث وثائق توجيهية موجزة للحكومات والصناعة والمجتمع المدني.

٢٥- وبالنظر إلى أن عضوية الفريق التوجيهي ينقصها ممثلون من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فهي لا تزال غير مكتملة. وقد أبدى المركز الإقليمي لاتفاقيتي بازل واستكهولم لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في الصين رغبته في أن يكون عضواً، ولم يؤكد المكتب موافقته على ذلك بعد. ومن المهم ملاحظة أن ممثلين لتجار التجزئة والقطاعات الصناعية، مثل المنسوجات، من قبيل شراكة الإنتاج المستدام للمنسوجات، أعربوا عن اهتمامهم بالمشاركة في اجتماعات الفريق التوجيهي ومناقشاته.

٢٦- ولتحديد وبيان أفضل الممارسات في تيسير الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية التي تحتوي عليها منتجات المنسوجات، أشرف برنامج البيئة على تنفيذ مشروع قام بدعمه مرفق البيئة العالمية بشأن موضوع "تحديد وبيان أفضل الممارسات لتبادل المعلومات عن المواد الكيميائية في منتجات المنسوجات"، وتولت تنفيذه بشكل مشترك حكومة الصين وصانعو منسوجات بارزون. وبدأ المشروع في أواخر عام ٢٠١٤ وسينتهي في عام ٢٠١٩. وعزز المشروع وكَمَّل الجهود الحالية الرامية إلى تعزيز تبادل المعلومات عن المواد الكيميائية في المنتجات، واستفاد من الجهود الكبيرة التي بذلها عدد من أصحاب العلامات التجارية البارزة في مجال الملابس والأحذية والملابس الخارجية عن طريق زيادة إمكانية الحصول على هذه المعلومات في جميع مراحل سلسلة توريد هذه المنتجات. وعلى وجه الخصوص، ساعد المشروع على تحديد أدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة المعنيين في جميع مراحل سلسلة التوريد وخارجها، وحدد أفضل الممارسات لتبادل المعلومات عن المواد الكيميائية في قطاع المنسوجات في الصين. وكان للمشروع أثر إيجابي على الجهات الفاعلة في قطاع المنسوجات في الصين خارج سلاسل توريد العلامات التجارية الدولية.

٢٧- وأُنجزت الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات العضوية الثابتة تنفيذ ثلاثة مشاريع تجريبية لتعزيز تنفيذ برنامج المواد الكيميائية في المنتجات والتوجيهات المتصلة به من أجل تحسين الكشف عن المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية الموجودة في المنتجات، بما فيها الألعاب. وسيلي ذلك مشروعان ماثلان في عام ٢٠١٩. ولمساعدة المنظمات غير الحكومية الشريكة على تنفيذ المشاريع في إطار البرنامج، أعدت مجموعة من المعلومات ومواد التوعية. وتتضمن المجموعة، في جملة أمور، إرشادات بشأن أنشطة المشاريع التي تنفذ في إطار البرنامج؛ ومبادئ توجيهية بشأن رصد مواد الفثالات؛ وإرشادات بشأن تحليل علامات وسم المنتجات؛ وإرشادات بشأن تقييم تنفيذ البرنامج.

٢٨- وفضلاً عن ذلك، نفذت الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات العضوية الثابتة مشروعاً متعدد البلدان بشأن المواد الكيميائية في الألعاب، في إطار المعلومات المتعلقة باستخدام المنتجات، اشتمل على تحليل عينات من الألعاب التي تحتوي الفلزات (٣٢ في المائة من جميع العينات التي اختبرت) أو مواد الفثالات (٤٠ في المائة من

جميع العينات التي اختبرت)، ووسمت هذه المنتجات بمعلومات عن محتواها من المواد الكيميائية من أجل تخدير المستهلكين.

٢٩- وفيما يتعلق بالمشاركة القطاعية، يتزايد الاهتمام في جميع أنحاء العالم بشأن المواد الكيميائية السامة والمواد الكيميائية المثيرة للقلق الموجودة في الألياف الاصطناعية للمنسوجات وفي منتجات المنسوجات. وتجري عدة أنشطة على الصعيدين الوطني والإقليمي لتعزيز تبادل المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات. وتشمل الأمثلة على هذه المشاركة القطاعية ما يلي:

(أ) التقدم المحرز في ألمانيا في وضع مشروع تابع للاتحاد الأوروبي لتحسين عمليات الاتصال في سلاسل التوريد وتدفق المعلومات بين المستهلكين والموردين بشأن المواد المثيرة للقلق بالغ، مما يدعم الاستعاضة عن تلك المواد ببدايل أكثر أماناً^(٦)؛

(ب) تنفيذ حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية برنامج عمل للتصدي لوجود الملوثات العضوية الثابتة في فئات منتجات مختلفة. وتشمل المشاريع الجارية استقصاءات بشأن مثبطات اللهب المبرومة المقيّدة الاستخدام الموجودة في نفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية وأقمشة ومواد تنجيد الأثاث ومنتجات التشييد، والنظر في السبل المناسبة للتخلص منها. وسيكفل هذا العمل اتباع نهج قائم على الأدلة لوضع السياسات أثناء تنفيذ الالتزامات الدولية للمملكة المتحدة؛

(ج) مشروع بحثي في المملكة المتحدة يقوده مجلس الصناعة لإعادة تدوير المعدات الإلكترونية وقطاع إعادة تدوير نفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية من أجل تحديد الملوثات العضوية الثابتة الموجودة في البلاستيك. وسيأخذ المشروع عينات لجميع الفئات الرئيسية من النفايات الإلكترونية في عدد من مرافق إعادة التدوير في كل أنحاء البلد. وستشري النتائج الاستراتيجية والسياسات والتنظيمية المتخذة في البلد لكفالة أن يكون المحتوى من الملوثات العضوية الثابتة في المواد البلاستيكية المعاد تدويرها أدنى من الحدود المتفق عليها دولياً؛

(د) نظر كندا في الخبرات وأفضل الممارسات، بما في ذلك التطورات الجارية في إطار برنامج المواد الكيميائية في المنتجات، لدى قيام البلد برسم معالم المرحلة التالية من خطته لإدارة المواد الكيميائية، التي ستشمل معالجة المواد الكيميائية في سلسلة التوريد بعد عام ٢٠٢٠.

دال- المواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية

٣٠- فيما يتعلق بالمواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية، قام المؤتمر، في قراره ٢/٤، بما يلي:

(أ) شجع أصحاب المصلحة على القيام بما يلي:

'١' النظر في خطة العمل العالمية للنهج الاستراتيجي وتنفيذها، حسب الاقتضاء، لا سيما الإجراءات المتعلقة بالمواد الخطرة في المنتجات الكهربائية والإلكترونية التي اعتمدها المؤتمر في دورته الثالثة؛

(٦) انظر: <https://www.askreach.eu/>.

٢' تقليل المخاطر إلى أدنى درجة ممكنة بتشجيع صانعي المعدات الأصلية على اعتماد التصميمات المستدامة، والعمليات الأكثر أماناً للإنتاج، وإدارة النفايات، وإعادة تدوير المنتجات الكهربائية والإلكترونية على مدى سلسلة الإمداد ودورة الحياة؛

٣' نشر تقرير حلقة العمل الدولية بشأن المواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية، التي عقدت في فيينا في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١١، على نطاق واسع، والنظر في التوصيات المقدمة والرسائل الرئيسية بشأن المواد الكيميائية الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية التي أرسلها المشاركون في حلقة العمل تلك، لدى البت في اتخاذ إجراءات أخرى تتخذ في مجال هذه المواد الكيميائية (انظر الوثيقة SAICM/ICCM.3/INF/24)؛

(ب) دعا اليونيدو، بالشراكة مع المنظمات الأخرى في البرنامج المشترك بين المنظمات من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وأصحاب المصلحة المعنيين، إلى الاضطلاع بعملية لإعداد خطة العمل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ الواردة في مذكرة الأمانة (SAICM/ICCM.4/INF/18) ووضع صيغتها النهائية، بسبل تشمل ما يلي:

١' طلب التعليقات والمساهمات في خطة العمل من جانب أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي؛

٢' تنقيح خطة العمل على أساس التعليقات المقدمة من أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي، وإدراج مؤشرات التقدم المحرز التي ينبغي إبلاغ أصحاب المصلحة بشأنها كجزء من التقرير الذي يتعين إعداده لينظر فيه المؤتمر في دورته الخامسة؛

(ج) شجع أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي على اتخاذ خطوات لتعزيز مشاركتهم وجهودهم من أجل إعداد خطة العمل وتنفيذها متى أمكن ذلك، وبصفة خاصة منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بتناول سلامة العمال في مجال إنتاج المنتجات الكهربائية والإلكترونية على مدى سلسلة الإمداد، فضلاً عن العاملين في مجال إدارة النفايات وإعادة تدويرها؛

(د) شجع المشاركة ذات المغزى من جانب كل أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي في النظر في التوصيات المقدمة من حلقة العمل التي عُقدت في فيينا عند البت في اتخاذ المزيد من الإجراءات، لا سيما بشأن ما يلي:

١' تعزيز الدعوة، وزيادة الوعي، والمعلومات، والتثقيف، والاتصالات، بشأن المواد الكيميائية الخطرة في المنتجات الكهربائية والإلكترونية بالنسبة للفتات الضعيفة وأصحاب المصلحة المعنيين على مدى سلسلة الإمداد بدءاً من عام ٢٠١٦؛

٢' تشجيع صانعي المعدات الأصلية على العمل مع سلاسل إمدادهم من أجل إعداد وتنفيذ برامج فعالة ومستدامة لاسترداد المنتجات الكهربائية والإلكترونية؛

٣' تشجيع صانعي المعدات الأصلية على العمل مع سلاسل إمدادهم من أجل إعداد وتنفيذ برامج للصحة الصناعية والرصد البيئي؛

٤' تيسير تنفيذ مبادرات المشتريات التي تدعم خصائص السلامة المعززة والاستدامة للمنتجات الكهربائية والإلكترونية، بما فيها المواد الكيميائية المستخدمة في التصنيع؛

‘ه’ تشجيع صانعي المعدات الأصلية على جمع المعلومات عن الصحة والسلامة وتوفيرها للعمال الذين يتعاملون مع المواد الكيميائية أو يتعرضون لها في مجال تصنيع المنتجات الكهربائية الإلكترونية؛

(هـ) شجع أصحاب المصلحة المعنيين على النظر في تنفيذ برنامج المواد الكيميائية في المنتجات من أجل إتاحة الحصول على المعلومات عن المواد الكيميائية الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية.

٣١- وفي دورة المؤتمر الثالثة، أضيفت أنشطة جديدة إلى خطة العمل العالمية تتعلق بالمواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية، وسُلط الضوء في قرار المؤتمر ٢/٣ على عدد من الأنشطة الإضافية من أجل اتخاذ إجراءات بشأنها. ونظراً لكون اليونيدو الوكالة المنسّقة خلال الدورة الثالثة للمؤتمر بشأن هذه المسألة السياسية العاجلة، فقد تولت قيادة الجهود الجماعية الرامية إلى تحديد وتقييم القضايا الرئيسية المتصلة بالمسألة ووضع مجموعة من الخيارات والتوصيات بشأن الأعمال المقبلة فُدمت إلى الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للنهج الاستراتيجي وإلى المؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية للنظر فيها واتخاذ الإجراءات التعاونية الممكنة بشأنها.

٣٢- وخلال دورة المؤتمر الرابعة، قدمت اليونيدو، بالنيابة عن البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، معلومات محدّثة عن المواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية (SAICM/ICCM.4/INF/18)، وعرضت خطة عمل مقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وعرضت أمانة النهج الاستراتيجي أيضاً تقريراً عن دراسة استقصائية ذات صلة (SAICM/ICCM.4/INF/27/Rev.1). وتقرّر أن المسألة شاملة لعدة قطاعات وأن من المهم، بسبب التعقيد المتزايد لهذه المسألة، أن تتم معالجتها بطريقة تعاونية. وبعد المناقشات وتبادل الآراء، أنشأ المؤتمر فريق اتصال لصياغة مشروع قرار جامع بشأن المسائل السياسية المستجدة، بما في ذلك المواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية، اعتمده المؤتمر في وقت لاحق باعتباره قراره ٢/٤ (انظر الوثيقة SAICM/ICCM.4/15).

٣٣- وفي إطار متابعة قرار المؤتمر ٢/٤، واصلت الجهات صاحبة المصلحة المعنية في النهج الاستراتيجي، بما في ذلك الأمانة، واتفاقيات بازل واستكهولم وميناماتا، وجامعة الأمم المتحدة، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج البيئة، واليونيدو، ومنظمة الصحة العالمية، ومبادرة حل مشكلة النفايات الإلكترونية، والشراكة من أجل العمل بشأن المعدات الحاسوبية، ولاحقاً، الفريق المعني بالإدارة البيئية، من خلال فريق إدارة القضايا المعني بمعالجة مسألة النفايات الإلكترونية، تنفيذ الأنشطة الخاصة بكل منها، مع إيلاء الاهتمام الواجب للتوصيات التي وضعها المؤتمر. بيد أنه، بالنظر إلى أنه لم تتحقق محاولة جماعية للحصول على التمويل لهذه المسألة السياسية الناشئة، بقيت الأنشطة الرامية إلى معالجة مسألة المواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية غير ممولة، ولم تتم معالجة العديد منها. ومن ناحية أخرى، اضطلعت اليونيدو، بالشراكة مع أمانة النهج الاستراتيجي وغيرها من المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والجهات المعنية الأخرى صاحبة المصلحة، بعملية إعداد خطة العمل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ ووضع صيغتها النهائية على النحو الذي طلبه المؤتمر. ومن المتوقع بذل مزيد من الجهود حتى عام ٢٠٢٠ بشأن تعزيز الشراء المراعي للبيئة، والتصميم من أجل البيئة، وتعقب المواد في عملية التصنيع على امتداد دورة حياة المنتجات.

٣٤- وعلاوة على ذلك، وردّاً على الزيادة الكبيرة في إنتاج النفايات الإلكترونية على الصعيد العالمي، ومع مراعاة وجود العديد من المبادرات القائمة بشأن النفايات الإلكترونية والجهات الفاعلة النشطة في منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال، أنشأ فريق الإدارة البيئية في أيار/مايو ٢٠١٦ فريق إدارة القضايا المشترك بين الوكالات المعني

بالنفايات الإلكترونية، الذي نشر تقريراً في عام ٢٠١٧ عن الاستجابة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمعالجة مشكلة النفايات الإلكترونية، حدد فيه سمات مبادرات الأمم المتحدة بشأن النفايات الإلكترونية وكيانات الأمم المتحدة المعنية. واستناداً إلى التوصيات الواردة في ذلك التقرير، يقوم فريق إدارة القضايا المعني بمعالجة مسألة النفايات الإلكترونية حالياً بإعداد ثلاثة مسارات عمل.

٣٥- ولكن لا تزال هناك ثغرات هامة في تحقيق هدف عام ٢٠٢٠ لخطة العمل العالمية، من بينها ما يلي: (أ) التركيز الحالي لخطة العمل يقع على مستوى المصدر، الأمر الذي يتطلب تنسيق المناقشات مع صانعي المعدات الكهربائية والإلكترونية لتزويدهم بالمعلومات عن استخدام المواد الخطرة في المعدات الكهربائية والإلكترونية، وهذا بدوره أمر أساسي لمناشدتهم أن يعزوا التصميم الملائم للبيئة لتلك المعدات؛ (ب) الافتقار إلى التمويل اللازم من الجهات ذات المصلحة المعنية بالنهج الاستراتيجي للتصدي للأنشطة المبنية في خطة العمل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، التي لا تزال غير ممولة.

٣٦- وركز العمل الذي تقوم به منظمة الصحة العالمية بشأن هذه المسألة على الآثار الصحية للنفايات الإلكترونية على الأطفال^(٧). وتعاونت منظمة الصحة العالمية أيضاً مع جهات أخرى، بما في ذلك الاتحاد الدولي للاتصالات واليونيدو، في مجال إعداد تقرير عن الإدارة المستدامة لنفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية في أمريكا اللاتينية^(٨).

٣٧- وركز العمل الذي اضطلعت به منظمة العمل الدولية بشأن هذه المسألة على تخضير المنشآت، والسلامة والصحة المهنيين، وتعزيز فرص العمل اللائق^(٩). وأسهمت منظمة العمل الدولية أيضاً في إعداد تقرير لتحالف النفايات الإلكترونية عن التحول نحو الاقتصادات الدائرية في هذا القطاع^(١٠). ولدى منظمة العمل الدولية مشاريع قطرية جارية في الأرجنتين وبيرو لتحليل حالة العمالة في قطاع النفايات الإلكترونية وتحسين ظروف العمل في سلسلة قيمة النفايات الإلكترونية. وستعقد المنظمة في نيسان/أبريل ٢٠١٩ منتدى لمناقشة القضايا الناشئة المتصلة بفرص العمل اللائق في إدارة النفايات الإلكترونية، بهدف اعتماد توصيات بشأن اتخاذ الإجراءات في المستقبل.

هاء- التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة

٣٨- فيما يتعلق بالتكنولوجيا النانوية والمواد النانوية المصنعة، قام المؤتمر في قراره ٢/٤ بما يلي:

(أ) شجع أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي على تناول الإدارة السليمة للمواد النانوية المصنعة في الصكوك الوطنية والدولية ذات الصلة، بما في ذلك الأطر التنظيمية، المكيفة لمراعاة الخصائص المحددة للمواد النانوية المصنعة، حسب الاقتضاء، ومع مراعاة هدف تعزيز التعاون والتنسيق في مجموعة المواد الكيميائية والنفايات؛ (ب) رحب بإنشاء شبكات إقليمية تركز على سلامة المواد النانوية، وشجع أصحاب المصلحة على وضع وتنفيذ آليات للتعاون الإقليمي؛

(٧) انظر: www.who.int/ceh/risks/ewaste/en/.

(٨) متاح على الرابط: www.who.int/ceh/publications/ewaste_latinamerica/en/.

(٩) انظر: www.ilo.org/sector/Resources/publications/WCMS_196105/lang--en/،

www.ilo.org/sector/Resources/publications/WCMS_315228/lang--en/and

www.ilo.org/beijing/what-we-do/publications/WCMS_375174/lang--en/.

(١٠) متاح على الرابط: www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_665137/lang--en/.

- (ج) شدد على ضرورة مواصلة تيسير تبادل المعلومات عن الإدارة السليمة للمواد النانوية المصنعة على مدى دورات حياتها، وذلك مثلاً عن طريق آلية ملائمة لتبادل المعلومات وعن طريق الشبكات الإقليمية؛
- (د) شدد على ضرورة أن يواصل معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وضع توجيهات دولية ومواد تدريب بشأن الإدارة السليمة للمواد النانوية المصنعة بالاستفادة من المبادرات القائمة، وتقييم الاحتياجات، وأفضل الممارسات، في إطار ولاية كل منهما، وrehناً بتوفر الموارد، وذلك بالتعاون مع المناطق وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين؛
- (هـ) رحب بخطة العمل المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ الواردة في مذكرة الأمانة (ICCM.4/INF/19)؛
- (و) دعا أصحاب المصلحة إلى مواصلة العمل على إذكاء الوعي، وتعزيز القدرات على الإدارة السليمة للمواد النانوية المصنعة، مع إيلاء اهتمام خاص لحالة واحتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بوسائل منها تنظيم المشاورات الإقليمية، ودورات التعليم الإلكتروني؛
- (ز) شجع أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي على استخدام التوجيهات لوضع سياسة وبرنامج التكنولوجيا النانوية على الصعيد الوطني، التي وضعها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وغيرها من الوثائق ذات الصلة.
- ٣٩- وقامت جامعة إندونيسيا بزيارة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ إلى المركز الوطني للتكنولوجيا النانوية بتايلند لمناقشة إمكانية التعاون البحثي في مجال علم السموم الإيكولوجية. وهذه العلاقة هي نتيجة مباشرة لحلقة العمل حول السلامة النانوية لصالح منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي عقدت في عام ٢٠١٥.
- ٤٠- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، نظمت وزارة الطاقة والعلوم والتكنولوجيا والبيئة وتغير المناخ في ماليزيا دورة تدريبية لمدة أسبوع بشأن المواد النانوية، استندت مباشرة إلى المواد التعليمية المستمدة من دورة التعلم الإلكتروني التي نظمها اليونيتار بشأن السلامة النانوية. وساهم اثنان من كبار خبراء اليونيتار وخبير من منظمة التعاون والتنمية في جوانب التعلم الخاصة بالدورة. واستفادت الدورة أيضاً من العلاقات التي تكونت أثناء حلقات العمل الإقليمية التي عقدها اليونيتار والفرقة العاملة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية والمعنية بالمواد النانوية المصنعة.
- ٤١- وفي عام ٢٠١٧، أصدرت منظمة الصحة العالمية مبادئ توجيهية بشأن حماية العمال من المخاطر المحتملة للمواد النانوية المصنعة. وهدفت التوصيات الواردة في تلك المبادئ التوجيهية إلى مساعدة مقرري السياسات والمهنيين في مجال الصحة والسلامة المهنيين على اتخاذ القرارات بشأن أفضل وسيلة للحماية من المخاطر المحتملة المتعلقة تحديداً بالمواد النانوية المصنعة الموجودة في أماكن العمل. وتهدف المبادئ التوجيهية أيضاً إلى دعم العمال وأرباب العمل^(١١).
- ٤٢- وفي أواخر عام ٢٠١٣، شرع اليونيتار في تنفيذ المرحلة الثانية من المشاريع الرائدة المنفذة على الصعيد الوطني، في الأردن وأرمينيا وفيت نام، التي أنجز كل منها أنشطته منذ الدورة الرابعة للمؤتمر. ووضع المشروع المنفذ في فيت نام اقتراحاً للأنشطة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ ورؤية وطنية حتى عام ٢٠٢٥، وقدم استعراضاً للأنشطة والبحوث الجارية في البلد المتعلقة بالتكنولوجيا النانوية، وأجرى تقييماً للأولويات الوطنية بشأن الأمان النانوي. ووضعت أرمينيا سياسة جديدة بشأن الأمان النانوي، وأضافت فصلاً عن الأمان النووي إلى الملف الوطني بشأن

(١١) متاح على www.who.int/occupational-health/publications/manufactured-nanomaterials/en/

إدارة المواد الكيميائية. وقام الأردن بالتوعية بهذه المسألة على الصعيد الوطني، وتبادل المعلومات عن الأنشطة المضطلع بها في البلد، واستحدث مبادئ توجيهية للسلامة في أماكن العمل.

٤٣- وعقدت الجولة الثالثة لدورة اليونيتار الدراسية للتعليم الإلكتروني حول موضوع "مدخل إلى السلامة النانوية" من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وأكمل كل المشاركين السبعة الدورة بنجاح. ونفذت الدورة بالتعاون مع ثلاثة من مدربي اليونيتار الخبراء. ولم ينظم المزيد من الدورات لعدم وجود طلب عليها.

٤٤- وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، عقدت منظمة التعاون والتنمية واليونيتار حلقتي عمل عقب اجتماعي النهج الاستراتيجي الإقليميين اللذين عقدا في بنما وبولندا. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، عقب الاجتماع الحادي عشر للفريق العامل المفتوح العضوية التابع لاتفاقية بازل، حلقة عمل ركزت على أفريقيا وعلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، من أجل تيسير المناقشات بشأن النفايات المحتوية على مواد نانوية فيما يتعلق بالمقرر ا ب-١٧/١٣ الذي قام فيه مؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل بجملة أمور منها، أنه طلب إلى الأمانة أن تعد، رهناً بتوافر الموارد، وثيقة تجميع للمعلومات عن الأنشطة الجارية التي تعالج النفايات المحتوية على مواد نانوية، وتتضمن تحديداً المسائل المتصلة بالنفايات المحتوية على مواد نانوية التي قد تكون ذات صلة بالعمل في إطار الاتفاقية، وعن الخيارات المتاحة لمواصلة الأعمال التي قد يُضطلع بها في إطار اتفاقية بازل بخصوص النفايات المحتوية على مواد نانوية في نطاق الاتفاقية، وأن تتفادى الازدواجية بين هذا النشاط والأنشطة الجارية بهذا الصدد في محافل أخرى، وذلك لكي ينظر فيها الفريق العامل المفتوح العضوية خلال اجتماعه الحادي عشر.

٤٥- وأدت حلقات العمل إلى إعادة ربط المشاركين بالشبكة التي أنشئت في كولومبيا لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي في عام ٢٠١٥، وإعادة إطلاق الأنشطة في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية، والوصول إلى الجهات صاحبة المصلحة في اتفاقية بازل. وكان الغرض الرئيسي من حلقات العمل هذه هو تقديم تحديثات بشأن التطورات السياسية الدولية (أنشطة اليونيتار، وأنشطة منظمة التعاون والتنمية، والمواد النانوية في إطار النظام العالمي المنسق لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها، ومقرر اتفاقية بازل ذو الصلة بالنفايات المحتوية على مواد نانوية (ا ب-١٧/١٣)، والفصل ذو الصلة في الإصدار الثاني من التوقعات العالمية للمواد الكيميائية)، كما أدت إلى توفير ملتقى للخبراء الإقليميين والمشاركين لتبادل المعلومات بشأن أحدث أعمالهم. وفضلاً عن ذلك، كُرس قدر كبير من الوقت لتقديم المبادئ التوجيهية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية بشأن حماية العمال من المخاطر المحتملة للمواد النانوية المصنعة، ومثل هذا حدثاً سياساتياً رئيسياً في عام ٢٠١٧ وجهداً تعاونياً هاماً بين اتفاقية بازل ومنظمة التعاون والتنمية وبرنامج البيئة ومنظمة الصحة العالمية. وفيما يتعلق بحلقة العمل التي عقدت في بنما، تمكنت منظمة الصحة العالمية، من خلال منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، من دعوة ممثلين محددين عن "قطاع الصحة".

٤٦- وأعرب المشاركون عن سعادتهم بفرصة الاجتماع مرة أخرى، وتبادل المعلومات، وسماع المزيد عن أعمال اتفاقية بازل ومنظمة التعاون والتنمية واليونيتار ومنظمة الصحة العالمية، ومناقشة الإجراءات ذات الأولوية في المستقبل بشأن المواد النانوية، واقتراح الأنشطة التعاونية في المنطقة.

٤٧- وتشجّع منظمة التعاون والتنمية التعاون الدولي بشأن الجوانب المتعلقة بالصحة البشرية والسلامة البيئية فيما يخص المواد النانوية المصنعة. وتهدف المنظمة إلى تيسير التعاون فيما بين البلدان على تقييم الآثار المتعلقة بالسلامة المترتبة على المواد النانوية وعلى تحديد الحلول للتحديات المشتركة. ولا يزال هذا هدفها الرئيسي في مجال المواد النانوية، بينما تنظر في سلامة المواد النانوية في سياق إدارة المواد الكيميائية. وفي ضوء الاتجاه المتزايد خلال

السنوات الأخيرة إلى استخدام الأطر التنظيمية القائمة، مثل الأطر التنظيمية الخاصة بالمواد الكيميائية الصناعية، لإدارة مخاطر المواد النانوية المصنعة، فقد اعتمد مجلس منظمة التعاون والتنمية توصية ذات صلة بالموضوع في عام ٢٠١٣، وهي توصية مفتوحة للالتزام بها من البلدان غير الأعضاء في المنظمة، بهدف تعزيز التعاون الدولي في هذا الصدد.

٤٨- وفي أواخر عام ٢٠١٥، نشرت منظمة التعاون والتنمية نتائج برنامج اختباراتها^(١٢)، بهدف تقييم فعالية ودقة المبادئ التوجيهية الموحدة بشأن الاختبارات. ومن الجدير بالذكر أن هذه المبادئ التوجيهية ليست معدة لاستخدامها في تحديد المخاطر المرتبطة باستخدام المواد النانوية أو بتطبيقاتها. ويندرج الكثير من البيانات المجمعة ضمن نطاق نظام منظمة التعاون والتنمية الخاص بالقبول المتبادل للبيانات في تقييم المواد الكيميائية. ويتمثل جزء هام من هذا النظام في المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية بشأن الاختبارات، التي تتيح تقييم الآثار المحتملة للمواد الكيميائية على صحة الإنسان والبيئة. وفي حين أن العديد من هذه المبادئ التوجيهية يعتبر ملائماً للمواد النانوية فإن بعضها لا يعتبر ملائماً لها وتقوم المنظمة بتكييفه ليلائم الطابع المحدد للتكنولوجيا النانوية والمواد النانوية. وفي عام ٢٠١٧، نشرت منظمة التعاون والتنمية تحديثات للمبادئ التوجيهية للاختبارات الخاصة بالسمية عن طريق الاستشاق، بغية إيلاء الاعتبار لسمية المواد النانوية. وفضلاً عن ذلك، نُشرت مبادئ توجيهية لاختبار السلوك التكتلي للمواد النانوية.

٤٩- ولتكميل هذا العمل، تنظر منظمة التعاون والتنمية في وضع أساليب لتكييف المنهجيات القائمة الخاصة بتقييم المخاطر لكي تلائم المواد النانوية المصنعة، وتحديد أفضل الممارسات لمعالجة مستويات متفاوتة من عدم اليقين في تقييم المخاطر استناداً إلى النظم الرقابية المختلفة المتعلقة بالمواد النانوية المصنعة، وتحديد المسائل التي من شأنها مساعدة البلدان في تنفيذ و/أو استحداث سياساتها الرقابية الخاصة بها للمواد النانوية المصنعة.

٥٠- وتعالج منظمة التعاون والتنمية أيضاً مسألة التعرض للمواد النانوية. ففي الماضي، كان جزء كبير من الأنشطة يركز على التعرض في السياقات المهنية. بيد أن المنظمة ظلت تزيد أنشطتها تدريجياً لمعالجة التعرض البشري الناجم عن الاتصال بالمنتجات الاستهلاكية وعن الإطلاقات في البيئة. وفي عام ٢٠١٧، نُشرت نتيجة دراسة استقصائية عن توافر نماذج التعرض الخاصة بتقييم تعرض المستهلكين والتعرض البيئي^(١٣).

٥١- وستواصل منظمة التعاون والتنمية تيسير تبادل المعلومات بشأن الأمان النانوي^(١٤) بغية تحسين الشفافية وعمليات اتخاذ القرار من خلال برنامج عملها، بالتنسيق مع كيانات من قبيل اليونيتار ومنظمة الصحة العالمية.

واو- المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء

٥٢- فيما يتعلق بالمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء، قام المؤتمر، في قراره ٢/٤، بما يلي:

(أ) رحب^(١٥) بتقرير برنامج البيئة ومنظمة الصحة العالمية المعنون "حالة العلم بشأن المواد الكيميائية المعوقة لعمل الغدد الصماء - ٢٠١٢" الذي حدد مصادر القلق، بما في ذلك الأدلة لدى البشر والحيوانات

(١٢) انظر: <http://www.oecd.org/chemicalsafety/nanosafety/testing-programme-manufactured-nanomaterials.htm>

(١٣) انظر: <http://www.oecd.org/officialdocuments/publicdisplaydocumentpdf/?cote=env/jm/mono>

.(2017)32&doclanguage=en.

(١٤) انظر www.oecd.org/env/nanosafety

(١٥) يود المجلس الدولي للاتحادات الكيميائية ومنظمة كروبلانيف الدولية ومجلس الولايات المتحدة للأعمال التجارية الدولية الإشارة إلى أن منهجية التقرير واستنتاجاته لا تزال خلافية لدى مجموعات علمية معيّنة.

المختبرية والأحياء البرية، وأفاد بأن التعرض للمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء يمكن أن يؤدي إلى آثار ضارة؛ وأن أخطر منافذ التعرض هو أثناء فترة النمو وأن التعرض في مراحل الحياة المبكرة يمكن أن يسبب الأمراض لدى البالغين؛ ولاحظ أن من المهم التركيز على التقليل من التعرض؛

(ب) دعا برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية إلى تلبية الاحتياجات التي حددتها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، رهنًا بتوفر الموارد، وذلك عن طريق توليد ونشر المعلومات عن المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء، كجزء من خطة العمل الواردة في التقرير المرحلي عن المواد المعيقة لعمل الغدد الصماء الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (SAICM/ICCM.4/INF/20، المرفق، الفرع ثالثاً)؛

(ج) اعترف بالعمل الذي قامت به المجموعة الاستشارية المعنية باختبار وتقييم المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبالجهود التي تبذلها الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين؛

(د) دعا البرنامج المشترك بين المنظمات المعني بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية إلى المضي في وضع وتنفيذ خطة العمل من أجل الإجراءات التعاونية الواردة في التقرير المرحلي بطريقة مفتوحة وشاملة وشفافة، وطلب إلى جميع الجهات الراغبة من أصحاب المصلحة دعم هذه الجهود.

٥٣- وللمضي قدماً في العمل بشأن المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء، عقد برنامج البيئة اجتماعين بعد اجتماعات مؤتمرات الأطراف في اتفاقيات بازل وروتدام واستكهولم. وشمل الاجتماعان اجتماعاً تشاورياً بشأن المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء، عقد يومي ٢٠ و ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٧، وتلاه الاجتماع الرابع للفريق الاستشاري لبرنامج البيئة المعني بالمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء، الذي عقد في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

٥٤- وكان الاجتماع التشاوري بشأن المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء معلماً هاماً في المناقشات والأعمال قيد الإعداد. وشملت الأهداف المحددة للاجتماع ما يلي:

(أ) وضع الصيغة النهائية للتقارير الثلاثة لبرنامج البيئة بشأن المواضيع التالية:

١' المبادرات العالمية لتحديد المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء والمواد الكيميائية التي يحتمل أن تسبب اضطرابات الغدد الصماء؛

٢' استعراض الأطر التنظيمية الوطنية والإقليمية والعالمية القائمة التي تتناول المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء؛

٣' لمحة عامة عن المعارف الحالية بشأن المواد الكيميائية التي حُدد أنها مسببة لاضطرابات الغدد الصماء وبشأن مواد كيميائية مختارة يحتمل أن تكون مسببة لاضطرابات الغدد الصماء؛

(ب) تبادل التقارير التي تتضمن المعلومات وتجسد المنظورات عن التطورات الحديثة في العلوم وعن الآثار المترتبة عليها. والتقارير منشورة على الموقع الشبكي لبرنامج البيئة.

٥٥- وفي أيار/مايو ٢٠١٧، وافق مرفق البيئة العالمية على مشروع كامل لتعزيز أفضل الممارسات المتعلقة بالمسائل السياسية الناشئة المثيرة للقلق في إطار النهج الاستراتيجي، ووافق على دعم اقتراح مشروع متوسط الحجم حول موضوع "أفضل الممارسات العالمية بشأن مسائل السياسات الكيميائية الناشئة المثيرة للقلق في إطار النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية"، يتضمن التركيز على المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء، والملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة، ومبيدات الآفات الشديدة الخطورة، بهدف تعجيل وقياس اعتماد الأنشطة الوطنية الرامية إلى السيطرة على المسائل السياسية الناشئة من أجل تحقيق تنفيذ هدف النهج الاستراتيجي بحلول عام ٢٠٢٠ ودعم التخطيط المبكر لإدارة المواد الكيميائية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويجري إعداد المشروع المتوسط الحجم لمرفق البيئة العالمية بالتشاور بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج البيئة ومنظمة الصحة العالمية.

٥٦- وتقوم منظمة التعاون والتنمية بوضع مبادئ توجيهية للاختبارات ووثائق إرشادية وأطر مفاهيمية واستراتيجيات لتحديد المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء. وفي عام ٢٠١٨، نشرت منظمة التعاون والتنمية وثيقتها عن المبادئ التوجيهية للاختبارات تحت عنوان: *Revised Guidance Document 150 on Standardized Test Guidelines for Evaluating Chemicals for Endocrine Disruption*. وتهدف الوثيقة إلى تقديم إرشادات في مجال تقييم المواد الكيميائية من خلال استخدام المبادئ التوجيهية الموحدة بشأن الاختبارات. وتشمل الأهداف المحددة للوثيقة توفير بيان للإطار المفاهيمي لمنظمة التعاون والتنمية الخاص بتقييم المواد الكيميائية من حيث تسببها في اضطرابات الغدد الصماء، ومعلومات أساسية عن أساليب الاختبار الموحدة المستخدمة في هذا الصدد، وإرشادات بشأن تفسير نتائج كل اختبار على حدة.

٥٧- وظلت منظمة الصحة العالمية تواصل العمل بشأن المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء، في سياق مشروعها الأوسع نطاقاً عن التعرض البيئي الذي يحدث في فترة عمرية مبكرة ويمكن تجنبه. وفي أول اجتماع بشأن التعرض البيئي الذي يحدث في فترة عمرية مبكرة ويمكن تجنبه، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٦، أُعدت خريطة طريق لتحديد أولويات العمل الذي يضطلع به القطاع الصحي. وعُقد اجتماع ثانٍ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ للتخطيط لتنفيذ جوانب الدعوة والتدريب من خريطة الطريق. وجرى استعراض مسودات المواد في اجتماع عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. ويجري حالياً وضع الصيغة النهائية لرسائل رئيسية لأطباء التوليد وأمراض النساء، وأطباء الأطفال، وكليات الطب وأعضاء هيئات التدريس فيها، والممارسين الصحيين المحليين، وكذلك توضع خطط لنشرها من خلال الجمعيات المهنية الطبية وغيرها من شبكات القطاع الصحي.

زاي- الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة

٥٨- وافق المؤتمر في قراره ٢/٤ على أن التعاون الدولي حاسم الأهمية لبناء الوعي والفهم وتعزيز الإجراءات بشأن الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة، باعتبارها مسألة سياسات ناشئة. وعلاوة على ذلك، قام المؤتمر في ذلك القرار بما يلي:

(أ) وافق على أن التعاون الدولي حاسم الأهمية لبناء الوعي والفهم وتعزيز الإجراءات بشأن الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة، باعتبارها مسألة سياسات ناشئة؛

(ب) رأى أن نشر المعلومات وزيادة الوعي بالملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة أمر هام بصفة خاصة، وأن تحسين توافر المعلومات عن هذه المواد الكيميائية وتحسين إمكانية الاطلاع عليها يمثل أولوية؛

(ج) سلم بالفجوات الحالية في المعارف عن التعرض للملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة وعن آثارها؛

(د) قرر تنفيذ إجراءات تعاونية بشأن الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة بمهدف عام هو زيادة الوعي والفهم في أوساط مقررري السياسات وسائر أصحاب المصلحة؛

(هـ) دعا الحكومات وسائر أصحاب المصلحة إلى توفير المعلومات وتبادلها لسد الفجوات المحددة في المعرفة؛

(و) دعا المنظمات المشاركة ذات الصلة التابعة للبرنامج المشترك بين المنظمات المعنية بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية إلى الاضطلاع، كل في حدود ولايته وكجزء من برامج عملها، بقيادة وتسهيل الإجراءات التعاونية ووضع برنامج عمل بشأن الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة بطريقة مفتوحة وشفافة وشاملة؛

(ز) طلب إلى جميع الجهات الراغبة من أصحاب المصلحة والمنظمات تقديم الدعم، بما في ذلك الخبرة الفنية والموارد المالية والعينية، على أساس طوعي لهذه الإجراءات التعاونية، بما في ذلك عن طريق المشاركة في إعداد وإتاحة معلومات وتوجيهات ذات صلة؛

(ح) دعا المنظمات المشاركة ذات الصلة التابعة للبرنامج المشترك بين المنظمات المعني بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والجهات الأخرى من أصحاب المصلحة بالنهج الاستراتيجي إلى تقديم تقارير بشأن الإجراءات التعاونية في مجال الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة إلى المؤتمر في دورته الخامسة أو في أي دورة أخرى يحددها المؤتمر.

٥٩- وأعد برنامج البيئة، في إطار خطته المتعلقة بالملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة، تقريراً يبين مخططاً ويحدد النطاق بشأن الثغرات، وتعرف على عدة جوانب مثيرة للقلق، بما في ذلك كيف يمكن أن يؤثر النشاط البيولوجي تأثيراً سلبياً مباشراً على الكائنات الحية غير المستهدفة، مثل الأحياء البرية. وتشمل الآثار الضارة للمركبات الصيدلانية تكوين المقاومة في الكائنات المجهرية، والسمية الجينية، والتسبب في اضطرابات الغدد الصماء، وإحداث تغييرات في سلوك الكائنات الحية. ويمثل التلوث الكبير للتربة والتضخيم البيولوجي جانبيين ينبغي النظر فيهما، ولا سيما بالنظر إلى أنه يمكن منعهما. وفي هذا الصدد، سيركز عمل برنامج البيئة على تحسين فهم وتقييم الخيارات لمعالجة هذه المسائل. ويقوم برنامج البيئة بإعداد صفحة على موقعه الإلكتروني لعرض النتائج والفجوات والمعلومات الأخرى ذات الصلة.

٦٠- وأُنجز المشروع المتوسط الحجم لمرفق البيئة العالمية في إطار النهج الاستراتيجي. وعلى النحو المتوقع يتضمن المشروع عنصراً بشأن المسائل العلمية الناشئة، بما فيها المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء والملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة. ومن عناصر المشروع التي تمثل نواتج له إعداد مجموعة أدوات عالمية بشأن المخلفات الصيدلانية في البيئة، ستتولى إدارتها منظمة الصحة العالمية ويُضطلع بها بالاقتران بالجهود التي يبذلها برنامج البيئة وهيئات الرصد الوطنية لتأكيد مسارات الانبعاثات ذات الصلة الناجمة عن التصنيع والمياه المستعملة.

٦١- ويمكن لبعض العوامل المضادة للميكروبات أو نواتج تفككها أن تبقى في البيئة عند إطلاقها إما من الإنتاج في الصناعة الصيدلانية، أو بعد استخدامها كعوامل لمعالجة المحاصيل، أو بعد طرحها من الكائنات البشرية والحيوانية التي تُعالج بها. ومن ثم فمن المهم العمل الذي يتناول على وجه التحديد التلوث البيئي بالعوامل المضادة للميكروبات، وكذلك الإجراءات الرامية إلى خفض الاستعمال العام. وتمثل مقاومة مضادات الميكروبات أحد

أكثر التحديات الصحية والإنمائية تعقيداً وخطورة، لأنها تؤثر على جميع البلدان وتشكل أخطاراً متزايدة تهدد صحة الإنسان والحيوان وإنتاج الأغذية والأمن الغذائي والبيئة والتنمية الاقتصادية.

٦٢- وفي عام ٢٠١٦، مثل الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات (قرار الجمعية العامة ٣/٧١) علامة بارزة في التزام العالم بالتصدي لمقاومة مضادات الميكروبات، وجسد الدعوة إلى زيادة الاستعجال والعمل من أجل التصدي للتحديات التي تطرحها هذه المقاومة. وقد شكل الأمين العام، بالتشاور مع منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية، فريق التنسيق المخصص المشترك بين الوكالات المعني بمقاومة مضادات الميكروبات^(١٦)، برئاسة مشتركة بين المكتب التنفيذي للأمين العام ومنظمة الصحة العالمية، ويتألف من ممثلين رفيعي المستوى من وكالات الأمم المتحدة المعنية وغيرها من المنظمات الدولية والخبراء الأفراد في مختلف القطاعات. ويضم الفريق في عضويته عدداً من الجهات صاحبة المصلحة في النهج الاستراتيجي، ومن بينها برنامج البيئة. والهدف من هذا الفريق هو تقديم إرشادات عملية بشأن النهج اللازمة لكفالة العمل العالمي المستمر للتصدي لمقاومة مضادات الميكروبات، بما في ذلك الخيارات المتاحة لتحسين التنسيق، مع مراعاة خطة العمل العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات. وسيعدّ الفريق تقريراً من الأمين العام عن هذا الموضوع، سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، في عام ٢٠١٩. ومنذ اعتماد الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦، ساعد التعاون الثلاثي الأطراف بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية على التوعية وحفز العمل الجماعي. وفي عام ٢٠١٨، وقعت الوكالات الثلاث على مذكرة تفاهم جديدة لتعزيز عملها في مجال العلاقة بين الإنسان والحيوان والبيئة. وعملت المنظمات الثلاث معاً وبالتعاون مع برنامج البيئة على وضع خطة عمل لفترة سنتين لتنفيذ مذكرة التفاهم.

٦٣- وفي الدورة الثالثة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، في عام ٢٠١٧، اعتمدت الدول الأعضاء القرار ٤/٣، بشأن البيئة والصحة، الذي أكدت فيه الدول الأعضاء على أهمية بذل الجهود واتخاذ الإجراءات المشتركة من جانب جميع هيئات الأمم المتحدة المعنية والجهات صاحبة المصلحة من أجل مكافحة التلوث. وفي إطار هذا الجهد الواسع لمعالجة تحديات التلوث، طُلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم، بحلول الدورة الخامسة لجمعية البيئة، في عام ٢٠٢١، تقريراً عن الآثار البيئية لمقاومة مضادات الميكروبات وأسباب تطور وانتشار هذه المقاومة في البيئة، بما في ذلك الثغرات التي تعترض فهم هذه الآثار والأسباب. وطلبت الدول الأعضاء إلى المدير التنفيذي أن يقوم بذلك بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، والبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، والنهج الاستراتيجي، وفريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بمقاومة مضادات الميكروبات.

٦٤- ويقوم برنامج البيئة بوضع الصيغة النهائية لوثيقة بشأن موضوع "مقاومة مضادات الميكروبات والبيئة". ومن المعتزم أن تسهم تلك الوثيقة في التقرير المذكور أعلاه. وتتضمن الوثيقة استعراضاً واسع النطاق، وإن لم يكن شاملاً، للمنشورات التي تبين أحدث التطورات في هذا المجال وتعمّق المعرفة بتأثير مقاومة مضادات الميكروبات في البيئة. وتتضمن الوثيقة تحديداً أولياً لأهم العوامل البيئية، وتعرض السياسات ذات الصلة التي وضعت على الصعيد الدولي. والوثيقة في مرحلة وضع المسودة وقيد الاستعراض، وستقدم إلى فريق من الخبراء للتعليق عليها.

(١٦) انظر www.who.int/antimicrobial-resistance/interagency-coordination-group/en/

٦٥- وفي عام ٢٠١٥، أصدرت منظمة الصحة العالمية خطة العمل العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، إقراراً بالمخاطر التي تشكلها إساءة الاستخدام المنهجية للعقاقير المضادة للميكروبات والإفراط المنهجي في استخدامها في الطب البشري والإنتاج الغذائي^(١٧).

٦٦- ويواصل الفريق الاستشاري التقني الاستراتيجي لمنظمة الصحة العالمية المعني بمقاومة مضادات الميكروبات، الذي وفر الإرشاد لوضع خطة العمل العالمية، عقد اجتماعات منتظمة لتقديم المشورة إلى المدير العام لمنظمة الصحة العالمية بشأن التقدم المحرز والتحديات المطروحة في تنفيذها. ويُدعم ذلك بدراسة استقصائية قطرية من أجل التقييم الذاتي بشأن حالة الإجراءات المتخذة لتنفيذ خطة العمل العالمية^(١٨). وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أصدرت منظمة الصحة العالمية مبادئ توجيهية بشأن استخدام مضادات الميكروبات المهمة من الناحية الطبية في الحيوانات التي تنتج الأغذية، توصي المزارعين والصناعات الغذائية بالتوقف عن استخدام المضادات الحيوية بصورة روتينية لتعزيز النمو والوقاية من الأمراض لدى الحيوانات السليمة. وتهدف هذه المبادئ التوجيهية إلى المساعدة على الحفاظ على فعالية المضادات الحيوية المهمة للطب البشري، من خلال الحد من استخدامها في الحيوانات^(١٩).

٦٧- وتتولى منظمة الصحة العالمية تنسيق الأسبوع العالمي للتوعية بالمضادات الحيوية، الذي يعقد في تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام بهدف زيادة الوعي العالمي بمقاومة المضادات الحيوية وتشجيع أفضل الممارسات في أوساط عامة الجمهور والعاملين في المجال الصحي ومقرري السياسات من أجل تجنب زيادة ظهور وانتشار مقاومة المضادات الحيوية.

٦٨- وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، عقدت منظمة التعاون والتنمية حلقة عمل عن إدارة الملوثات الناشئة المثيرة للقلق في المياه السطحية، مع التركيز على المستحضرات الصيدلانية. وفي أعقاب نتائج حلقة العمل، تقوم المنظمة بإعداد تقرير يحدد تدابير التصدي السياساتية اللازمة لمكافحة الملوثات الناشئة المثيرة للقلق في المياه العذبة، مع التركيز على المستحضرات الصيدلانية. ويتنظر أن ينشر التقرير في أوائل عام ٢٠١٩.

حاء- إدارة المواد الكيميائية البيروفلورية والانتقال إلى بدائل أكثر أماناً

٦٩- فيما يتعلق بإدارة المواد الكيميائية البيروفلورية والانتقال إلى بدائل أكثر أماناً، قام المؤتمر، في قراره ٣/٣، بما يلي:

(أ) أشار إلى الحاجة الكبيرة للاضطلاع بعمل إضافي لدعم تنفيذ القرار ٥/٢؛

(ب) دعا الفريق العالمي المعني بالمواد الكيميائية البيروفلورية إلى توسيع نطاق المشاركة في هذا العمل بشأن المواد الكيميائية البيروفلورية لكي يتجاوز البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي باعتبار ذلك آلية مهمة لتحقيق مزيد من التقدم في هذا المجال؛

(ج) دعا أيضاً الفريق العالمي المعني بالمواد الكيميائية البيروفلورية إلى أن يتعاون بشكل وثيق مع أمانة اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة ومع اليونيدو.

٧٠- ويتولى الفريق العالمي المعني بالمواد الكيميائية البيروفلورية إدارة العمل المتصل بإدارة المواد الكيميائية البيروفلورية والانتقال إلى بدائل أكثر أماناً.

(١٧) متاحة على www.who.int/antimicrobial-resistance/publications/global-action-plan/en/

(١٨) انظر: www.who.int/antimicrobial-resistance/global-action-plan/database/en/

(١٩) متاح على الرابط: www.who.int/foodsafety/areas-work/antimicrobial-resistance/cia-guidelines/en/

٧١- وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، أصدر الفريق نسخة جديدة من بوابته الإلكترونية على الشبكة العالمية^(٢٠)، التي تعمل على تيسير تبادل المعلومات عن المواد الكيميائية البيروفلورية والبوليفلورية، مع التركيز تحديداً على المواد البيروفلوروكيالية والبوليفلوروكيالية. ومن أجل دعم الانتقال إلى بدائل أكثر أماناً على الصعيد العالمي، توفر البوابة معلومات عن المجالات التالية:

- (أ) خصائص المواد البيروفلوروكيالية والبوليفلوروكيالية؛
- (ب) مُهَجُّ الحد من المخاطر في البلدان المختلفة؛
- (ج) معلومات عن البدائل؛
- (خ) الإنتاج والانبعاثات؛
- (هـ) المعلومات الواردة من البلدان.

٧٢- وعقد الفريق أيضاً سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية بهدف جمع وتبادل المعلومات عن حالة تطوير واستخدام بدائل المواد البيروفلوروكيالية والبوليفلوروكيالية في جميع أنحاء العالم. وفي عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، شملت الحلقات الدراسية الشبكية التي عقدت في إطار السلسلة المواضيع التالية:

- (أ) الأنشطة المنفذة في إطار اتفاقيات بازل وروتدام واستكهولم في سبيل الحد من أخطار المواد البيروفلوروكيالية والبوليفلوروكيالية، والإرشادات التي تعدها لجنة استعراض الملوثات العضوية الثابتة بشأن بدائل سلفونات البيروفلوروكتان والمواد الكيميائية ذات الصلة؛
- (ب) مجموعات المواد البيروفلوروكيالية والبوليفلوروكيالية لإطار الجرد والتقييم المتعدد المستويات وتحديد الأولويات (أستراليا)؛
- (ج) أفضل الممارسات البيئية في صناعة المنسوجات؛
- (د) الاستنتاجات المستخلصة من مشروع يهدف إلى التخفيف من الأثر البيئي الدائم للمواد الطاردة للمياه والزيوت^(٢١).

٧٣- وفي أيار/مايو ٢٠١٨، نشر الفريق قائمة جديدة بالمواد البيروفلوروكيالية والبوليفلوروكيالية، استناداً إلى تحليل شامل للمعلومات المتاحة للاطلاع العام. وتم في هذه الدراسة تحديد وتصنيف ما مجموعه ٧٣٠ ٤ رقماً من الأرقام الواردة في سجل دائرة المستخلصات الكيميائية تتصل بالمواد البيروفلوروكيالية والبوليفلوروكيالية، بما في ذلك العديد من المجموعات الجديدة من المواد البيروفلوروكيالية والبوليفلوروكيالية التي تفي بالتعريف الشائع لهذه المواد (أي أنها تحتوي على شق كيميائي واحد على الأقل من البيروفلوروكيل) ولكنها حتى الآن لا تعتبر عادة من المواد البيروفلوروكيالية. والقائمة هي تحديث للقائمة التي نشرتها منظمة التعاون والتنمية في عام ٢٠٠٧.

٧٤- ولدى الفريق حالياً ثلاثة مشاريع جارية، حول المواضيع التالية:

- (أ) المواد البيروفلوروكيالية والبوليفلوروكيالية وبدائلها - التوافر التجاري والاستخدامات الحالية. ويهدف المشروع إلى توفير المعلومات عن الاستخدامات الحالية لبدائل المواد البيروفلوروكيالية والبوليفلوروكيالية في إنتاج المنتجات والمواد في ثلاثة قطاعات صناعية: المنسوجات (بما في ذلك الأحذية)، ورغاوى مكافحة الحرائق،

(٢٠) www.oecd.org/chemicalsafety/portal-perfluorinated-chemicals/

(٢١) انظر www.midwor-life.eu.

وتعبئة الأغذية. وقد أُعد استبيان لجمع المعلومات من أصحاب المصلحة عن البدائل واستخدامها (أو استخدامها) وأدائها والتكاليف ذات الصلة بها، والاستيعاب/اختراق الأسواق، والتحديات التي تواجه تطويرها. وقد ورد اثنا عشر رداً على الاستبيان من البلدان ومن أوساط الصناعة؛

(ب) توسيع المصطلحات الحالية بشأن المواد البيروفلوروألكيلية والبوليفلوروألكيلية. والهدف من هذا المشروع هو توفير الإرشاد لجميع الجهات صاحبة المصلحة لكي تستخدم نفس التعابير عند التواصل بشأن المواضيع المتصلة بالمواد البيروفلوروألكيلية والبوليفلوروألكيلية. وبصفة أكثر تحديداً، يهدف هذا المشروع إلى التوسيع المنهجي لنطاق المصطلحات الحالية بشأن المواد البيروفلوروألكيلية والبوليفلوروألكيلية بغية حل المشاكل القائمة في المصطلحات الحالية واستيعاب المواد البيروفلوروألكيلية والبوليفلوروألكيلية التي تم تحديدها حديثاً. ويعمل الفريق حالياً على زيادة تحديد نطاق المشروع؛

(ج) تُهَج الحد من المخاطر في البلدان المختلفة^(٢٢). ويجري تحديث المعلومات الواردة في البوابة الإلكترونية لمنظمة التعاون والتنمية عن التُّهَج المتبعة في مختلف البلدان إزاء الحد من مخاطر المواد البيروفلوروألكيلية والبوليفلوروألكيلية. وقد شرعت البلدان في توفير معلومات محدثة عن طريق استبيان.

طاء- مبيدات الآفات الشديدة الخطورة

٧٥- سلم المؤتمر في قراره ٣/٤ بأن مبيدات الآفات الشديدة الخطورة تتسبب في تأثيرات ضارة بصحة الإنسان والبيئة في الكثير من البلدان، وبخاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط. وعلاوة على ذلك، قام المؤتمر في ذلك القرار بما يلي:

(أ) دَعَم العمل المنسق للتعامل مع مبيدات الآفات الشديدة الخطورة في سياق النهج الاستراتيجي، ورَحَّب مع التقدير بالاستراتيجية الواردة في الجزء الثاني من المقترح بشأن مبيدات الآفات الشديدة الخطورة (SAICM/ICCM.4/8)؛

(ب) شجع أصحاب المصلحة المعنيين على بذل جهود مُنسقة لتنفيذ الاستراتيجية على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والدولي، مع التركيز على تشجيع البدائل الزراعية والإيكولوجية وتعزيز القدرات التنظيمية الوطنية لإجراء تقييم للمخاطر وإدارة المخاطر، بما في ذلك توفر المعلومات اللازمة، مع الأخذ في الاعتبار مسؤوليات الشركات الوطنية والمتعددة الجنسيات؛

(ج) رحب بالعرض الذي تقدمت به منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، لتطوير طرائق للتنسيق الدولي في سياق البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية؛

(د) دعا المنظمات المعنية في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية إلى تيسير تعاون الجهات صاحبة المصلحة وتقديم مساهماتها في تنفيذ الاستراتيجية؛

(هـ) دعا الجهات صاحبة المصلحة في النهج الاستراتيجي إلى تقديم التقارير، عن طريق الأمانة، عن التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية، لإحالتها إلى الفريق العامل المفتوح العضوية في دورته الثالثة وإلى المؤتمر في دورته الخامسة.

(٢٢) انظر: www.oecd.org/chemicalsafety/risk-management/.

٧٦- وتواصل البلدان الواقعة في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ إحراز تقدم كبير في تحديد مبيدات الآفات شديدة الخطورة، وتقييم المخاطر التي تتعرض لها في ظل ظروف الاستخدام الفعلية، واستكشاف تدابير الحد من المخاطر، بما في ذلك على النحو التالي:

(أ) أعدت بوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي والكاميرون وملاوي قائمة مختصرة بمبيدات الآفات الشديدة الخطورة المسجلة على الصعيد الوطني التي يلزم اتخاذ تدابير فورية للتخفيف من حدة مخاطرها. وتأكدت الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات من خلال دراسات استقصائية ميدانية كشفت عن الظروف الفعلية للاستخدام في العديد من المناطق الزراعية في كل بلد. ووضعت استراتيجيات وطنية للحد من المخاطر، وأقرتها بالفعل السلطات المختصة، مثل وزارة الزراعة في بوتسوانا. ولكن بدأ يتضح أن العديد من مبيدات الآفات الشديدة الخطورة ذات الأولوية مشترك بين البلدان في المنطقة، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى اتباع نهج إقليمي؛

(ب) شرعت الصين والبلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في استعراض تسجيل مبيدات الآفات الشديدة الخطورة، ووقف إنتاج واستيراد منتجات محددة، والاستثمار في الأخذ بمنتجات بديلة منخفضة المخاطر. وتلتزم الصين بالتخلص التدريجي من مبيدات الآفات الشديدة الخطورة في السنوات المقبلة. وحددت ميانمار مؤخرا مبيدات الآفات الشديدة الخطورة التي لا تزال مسجلة ومستخدمة في البلد، وهي تركز الآن على تدابير للحد من المخاطر المرتبطة باستخدامها.

٧٧- وفي أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ تنمو إرادة سياسية قوية للتخفيف من أثر مبيدات الآفات الشديدة الخطورة. واتخذت خطوة هامة إلى الأمام فيما يتعلق بالاستراتيجيات الإقليمية عن طريق تحديد الأهداف والعناصر والفوائد المتوقعة الرئيسية، ومناقشة النهج الإقليمية في سياق المشاورات الإقليمية الكبيرة الثلاث التالية التي عقدت في عام ٢٠١٨:

(أ) جماعة شرق أفريقيا. نفذت في كينغالي في الفترة من ١٩ إلى ٢١ آذار/مارس ٢٠١٨ حلقة عمل اشترك في تنظيمها كل من منظمة الأغذية والزراعة وجماعة شرق أفريقيا. وقام ستة ممثلين للبلدان، والجهات الإقليمية صاحبة المصلحة، وممثل للقطاع الخاص (رابطة كروب لايف الدولية)، بتنقيح المشروع الأول لاستراتيجية إقليمية. ووفقا للإجراءات المعتادة لإصدار المبادئ التوجيهية الإقليمية، ستخضع الاستراتيجية لعملية تحقق من جانب أصحاب المصلحة المتعددين على الصعيد الوطني في كل بلد من البلدان الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا، قبل تقديمها للموافقة الوزارية؛

(ب) الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. نظمت في الفترة من ٥ إلى ٩ آذار/مارس ٢٠١٨ حلقة عمل في إطار منتدى الجنوب الأفريقي للتنظيم الرقابي لمبيدات الآفات بشأن استراتيجية إقليمية للتصدي لمبيدات الآفات الشديدة الخطورة وبناء القدرات المتعلقة بتقييم مخاطر مبيدات الآفات في البلدان الأعضاء في سادك. واشتركت في تنظيم الحدث جامعة كيب تاون والوكالة السويدية للمواد الكيميائية وأمانة اتفاقية روتردام. ووضعت الاستراتيجية الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وستجرى عمليات التحقق اللاحقة وتصدر الموافقات عند توفر الموارد؛

(ج) منطقة المحيط الهادئ. نظمت في الفترة من ٥ إلى ٨ آذار/مارس ٢٠١٨ في نوكو ألوف، تونغغا، حلقة عمل لقطاعات متعددة وأصحاب مصلحة متعددين بشأن مبيدات الآفات الشديدة الخطورة في جزر المحيط الهادئ، وضمّت خمسة ممثلين من جزر المحيط الهادئ، لمناقشة تحديدات مبيدات الآفات الشائعة للنظم الإيكولوجية الهشة لجزرهم. واتفقت البلدان على مواصلة تقييم مبيدات الآفات الشديدة الخطورة في إطار الإرشادات التقنية

لمنظمة الأغذية والزراعة والهيئة الأسترالية لمبيدات الآفات والأدوية البيطرية. وقامت شبكة العمل المتعلق بمبيدات الآفات لآسيا والمحيط الهادئ بتيسير عقد دورات لتبادل المعلومات عن بدائل مبيدات الآفات الشديدة الخطورة.

٧٨- وعملت منظمة الأغذية والزراعة أيضاً على تعميم مسألة مبيدات الآفات الشديدة الخطورة في البرامج الإقليمية للأمن الغذائي في أفريقيا وآسيا من أجل كفاءة أن تكون الإدارة السليمة للمواد الكيميائية جزءاً لا يتجزأ من تكثيف الزراعة المستدامة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت منظمة الأغذية والزراعة موارد تحفيزية وتكميلية لبرنامجها الخاص بالتعاون التقني للتصدي لمبيدات الآفات الشديدة الخطورة من خلال مشروع دون إقليمي يشمل بوتسوانا وزامبيا وزمبابوي. وتمت الموافقة على المشروع في عام ٢٠١٨، وسيُستهل في شباط/فبراير ٢٠١٩. ومن المتوقع أن يوفر الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٩ موارد إضافية للبلدان في مناطق أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ في إطار برنامجه الخاص بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

٧٩- وترد فيما يلي أمثلة على التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين في الميدان وتبادل المعلومات:

(أ) استرشدت البلدان التي تتخذ إجراءات بشأن مبيدات الآفات الشديدة الخطورة بمجموعة أدوات منظمة الأغذية والزراعة لتسجيل مبيدات الآفات ومبادئها التوجيهية المحددة بشأن مبيدات الآفات الشديدة الخطورة التي اشتركت في وضعها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية^(٢٣). وتقوم منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بتحديث مضمون الأدوات باستمرار لتوفير توجيه مستمر لمسجلي مبيدات الآفات؛

(ب) تيسّر منظمة الأغذية والزراعة التعاون العملي المثمر بين المنظمات الوطنية والدولية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني بهدف بناء القدرات وإجراء الحوار بين البلدان والانتقال من العمل المحلي إلى العمل العالمي بشأن مبيدات الآفات الشديدة الخطورة. وقد نظّمت مؤخراً حلقة دراسية شبكية بمساهمة شركاء آخرين من أجل تبادل الدروس المستفادة في السنوات الثلاث الأولى من تنفيذ المبادئ التوجيهية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

٨٠- وعملاً بقرار جمعية البيئة ٤/٣، عُقد في مقر منظمة الأغذية والزراعة، في روما، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الاجتماع الاستشاري الأول بشأن التقرير المتعلق بالآثار البيئية والصحية لمبيدات الآفات والأسمدة وسبل تقليلها إلى الحد الأدنى. وكان الهدف من الاجتماع هو إشراك الخبراء وأصحاب المصلحة الرئيسيين في الميادين ذات الصلة بشأن العناصر الرئيسية التي ينبغي النظر فيها لدى إعداد التقرير المذكور. وستتناول التقرير مجالات من بينها الجوانب المتعلقة بمبيدات الآفات الشديدة الخطورة، بما في ذلك المخاطر والآثار على تلوث التربة والصحة والبيئة والأمن الغذائي. وقد نظم الاجتماع فرع المواد الكيميائية والصحة التابع لبرنامج البيئة، بالتعاون الوثيق مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. وعُقد الاجتماع مباشرة عقب الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن إدارة مبيدات الآفات، الذي جمع بين أصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركين في تنظيم مبيدات الآفات وتوزيعها وإدارتها. ووُجّهت الدعوة أيضاً إلى خبراء إضافيين معينين بالأسمدة ومبيدات الآفات من الحكومات والقطاع الخاص ووكالات الأمم المتحدة والكيانات الأطراف في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ومعاهد البحوث والمجتمع المدني.

٨١- ويمثل التصدي لمبيدات الآفات الشديدة الخطورة مسألة رئيسية في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وتتهم منظمة الأغذية والزراعة بتوسيع نطاق الجهود المبذولة للتصدي لهذه المبيدات على الصعيد العالمي، بالتعاون

(٢٣) متاح على الرابط: www.fao.org/pesticide-registration-toolkit/tool/home/.

مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج البيئة ومنظمة الصحة العالمية وغيرهما. ويهدف اتخاذ الإجراءات في المستقبل، تقترح منظمة الأغذية والزراعة ما يلي:

(أ) وضع مشروع عالمي لإدارة مبيدات الآفات، بما فيها مبيدات الآفات الشديدة الخطورة، بالتشاور مع أمانة النهج الاستراتيجي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية، للحصول على التمويل من التجديد السابع لموارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية ولمضاعفة الجهود الرامية إلى التصدي لمبيدات الآفات الشديدة الخطورة على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

(ب) وضع موجز سياساتي عن مبيدات الآفات الشديدة الخطورة للتثقيف وزيادة الوعي في أوساط مقرري السياسات والمسؤولين الرفيعة المستوى بشأن ضرورة اتخاذ الإجراءات في هذا الصدد؛

(ج) تصميم مركز أو منبر للمعارف بشأن مبيدات الآفات الشديدة الخطورة. ويؤخى أن يتضمن مركز المعارف قاعدة بيانات للسياسات والتشريعات، وبيانات ومعلومات تقنية عن مبيدات الآفات الشديدة الخطورة، والمبادرات الجارية والأحداث الهامة، والمعلومات المقدمة من البلدان عن العمل الذي تقوم به للتصدي لمبيدات الآفات الشديدة الخطورة، ومنتدى لتبادل التجارب والخبرات والمعلومات والأدوات والمنهجيات الخاصة بتحديد وتقييم المخاطر فيما يتعلق بمبيدات الآفات الشديدة الخطورة؛

(د) وضع مقترح بشأن اجتماع تنسيقي دولي، تشترك في تنظيمه منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وأمانة النهج الاستراتيجي ويعقد في مقر منظمة الأغذية والزراعة، في روما، في عام ٢٠١٩ أو ٢٠٢٠ (رهنًا بتأكيد التمويل من مرفق البيئة العالمية). ويؤخى أن تشارك في الاجتماع وكالات الأمم المتحدة وممثلون عن المنظمات الاقتصادية الإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والجهات المانحة ومنظمات المنتجين. وستكون الأهداف الرئيسية للاجتماع كما يلي:

١' تعزيز الروابط بين الوكالات وآليات التعاون والتنسيق الشاملة من أجل بناء أوجه التآزر بين البرامج والمبادرات القائمة؛

٢' تحديد قيم مستهدفة لتخفيض استخدام ومخاطر مبيدات الآفات الشديدة الخطورة بعد عام ٢٠٢٠؛

٣' إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تحسين جدوى البدائل المنخفضة المخاطر لمبيدات الآفات الشديدة الخطورة.